

**الى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

**اعتماد سياسة وطنية للتكوين المهني والتكوين بالتناوب داخل الإدارات العمومية
والمؤسسات العمومية**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

يُعد التكوين المهني والتكوين بالتناوب من الآليات الأساسية لملاءمة مؤهلات الموارد البشرية مع متطلبات سوق الشغل، والرفع من قابلية التشغيل، لاسيما في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها عالم المهن والتكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى توسيع مجالات التكوين المهني والتكوين بالتناوب ليشمل الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية، باعتبارها فضاءات عملية لاكتساب الخبرة المهنية، وتطوير الكفاءات التقنية والإدارية، وتعزيز قابلية الإدماج المهني للشباب والخريجين الجدد، خاصة في التخصصات المرتبطة بالتدبير العمومي، والرقمنة، والخدمات الإدارية.

كما من شأن اعتماد هذه الصيغة أن يساهم في نقل الخبرات داخل المرفق العمومي، وتنشيط الرأسمال البشري، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، إلى جانب تخفيف الضغط عن سوق الشغل في القطاع الخاص.

وعليه، نسالكم، السيد الوزير، عن:

- 1- مدى توجّه وزارتك نحو اعتماد سياسة وطنية للتكوين المهني والتكوين بالتناوب داخل الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية؛
 - 2- الإطار القانوني والتنظيمي الذي تعتمدون اعتماده لتنزيل هذا التوجه؛
 - 3- طبيعة الشراكات الممكنة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ومؤسسات التكوين؛
 - 4- الفئات المستهدفة والأجال المتوقعة للشروع في تنفيذ هذه السياسة؟
- وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عادل البيطار